

## \* أنطوان شلحت

### إسرائيل تعيد إنتاج سياستها

**تعيش** إسرائيل في الوقت الحالي في خضم "مرحلة انتظار" قد تطول، وهي تتربص خلالها ما ستؤول إليه الأوضاع في كل من مصر (بعد إطاحة سلطة "الإخوان المسلمين" والرئيس المنتخب محمد مرسي)، وسورية (التي وضعها استخدام نظام بشار الأسد السلاح الكيميائي ضد المتمردين أمام احتمال توجيه ضربة عسكرية أميركية إليها)، وما ستسفر عنه المفاوضات مع الفلسطينيين التي استؤنفت برعاية الولايات المتحدة بعد أن ألحّت هذه الأخيرة عليها، ورمت بكل ثقلها من أجل معاودتها، ومنحت الجانبين مهلة زمنية تتراوح بين ٦ و٩ أشهر من أجل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي.

وفي جميع هذه المحاور لاحت مؤشرات إلى أن السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية تحاول أن تراعي مصالح إسرائيل الخاصة إقليمياً، الأمر الذي وضعها أحياناً في تناقض ظاهر مع مصالح الولايات المتحدة وفقاً لمقاربة السياسة الخارجية التي تنتهجها إدارة الرئيس باراك أوباما.

وما يمكن ملاحظته هو أن المواقف الإسرائيلية الرسمية إزاء هذه المحاور الثلاثة، وإزاء كل محور منها على حدة، تعيد إلى حد بعيد إنتاج السياسة التقليدية المستهلكة، عبر إعادة إنتاج مقولات طُرحت مراراً وتكراراً منذ اندلاع ثورات "الربيع العربي"، وخصوصاً مقولة أن إسرائيل لا يمكنها إلا أن تعتمد على نفسها لصدّ المخاطر المحدقة بها، ولا يجوز لها في كل ما يتعلق بحماية مصالحها والحفاظ على أمنها وأمن سكانها أن تعوّل على أحد حتى لو كان حليفها الأقرب، وذلك بموازاة التشديد على أن هذا الاعتماد على النفس يستلزم زيادة قوة الجيش الإسرائيلي وأذرع المتعددة، وعدم تقويض السلم الأهلي.

ولدى مراجعة آخر الخطابات والتصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يمكن الإشارة إلى استنتاجين يتمسك بهما ويوجهان سياسة حكومته العامة: الأول، أن ما تراكم حتى الآن في محيط إسرائيل بالارتباط مع "الربيع العربي" هو "مزيد من التحديات الأمنية والأعداء والأسلحة، ما يحتمّ البحث بأي ثمن وبأي طريق عن فرص تنمية السلم الأهلي، وإيلاءها الأولوية القصوى".

الثاني، ضرورة "السعي لتحقيق سلام مع الجيران شرط أن يقوم على ركيزتين أساسيتين: [الأولى] الاعتراف بإسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي، و[الثانية] ضمان الأمن الراسخ للمواطنين الإسرائيليين."

وثمة في الواقع السياسي الإسرائيلي وقائع كثيرة تدل على مبلغ حرص نتنياهو على هذا "السلم الأهلي"، منها مثلاً رفضه توصية الجهازين العدلي والأمني اعتبار الجماعات الاستيطانية المتطرفة التي تنفذ عمليات "جباية الثمن" ضد الفلسطينيين وأملآهم تنظيمياً إرهابياً، ومساومته مع اليهود المتشددين دينياً (الحريديم) في كل ما يتعلق بموضوع "المساواة في تقاسم أعباء خدمة الدولة" من خلال الانخراط في الخدمة العسكرية الإلزامية، وموضوع الميزانيات العامة المخصصة لمؤسساتهم التعليمية والدينية.

في الوقت ذاته يلاحظ أيضاً أن الحكومة الإسرائيلية تتبنى في الظاهر "سياسة غامضة" إزاء آخر التطورات في مصر وسورية، وأيضاً إزاء مآل المفاوضات مع الفلسطينيين، وبصورة ربما توحي بأن المستقبل مفتوح على أكثر من احتمال، لكن مع حرص ظاهر على استثناء احتمال أن تتخلى السياسة الإسرائيلية عن ركيزة الأمن.

### مصر: إمّا الجيش وإمّا الفوضى!

اتسمت السياسة الإسرائيلية الرسمية إزاء إطاحة سلطة "الإخوان المسلمين" والرئيس محمد مرسي في مصر بإعلان أن إسرائيل لا تتدخل فيما وراء حدودها، وجرى التزام هذا في التصريحات الصادرة عن شتى المسؤولين.

في الوقت ذاته أكدت التصريحات المسربة إلى وسائل الإعلام الأجنبية أن البديل الذي بات ماثلاً أمام مصر بعد تلك الإطاحة هو إمّا تعزيز سلطة الجيش، وإمّا الفوضى، مع تلميح واضح إلى ضرورة دعم البديل الأول.

وبموجب ما قاله مصدر سياسي إسرائيلي رفيع إلى صحيفة "الغارديان" البريطانية فإن إسرائيل تحاول أن تقنع الولايات المتحدة والدول الأوروبية بأن تتبنى موقفها هذا إزاء ما يحدث في مصر، بما يفضي إلى دعم السلطة الانتقالية ("إسرائيل هيوم"، ٢٠ / ٨ / ٢٠١٣).

وكشفت صحيفة "إسرائيل هيوم" المقربة من رئيس الحكومة نتنياهو أن المسؤولين في إسرائيل بذلوا جهوداً كبيرة في إقناع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بضرورة دعم السلطة الانتقالية في مصر، على الرغم من أعمال القتل والقمع التي يشهدها هذا البلد منذ إطاحة سلطة "الإخوان المسلمين"، مشيرة إلى أن السفراء الإسرائيليين لدى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وبلجيكا ودول أخرى في أوروبا، أجروا اتصالات مع كبار المسؤولين في هذه الدول لتقليص الأضرار التي يمكن أن تلحق بالسلطة الانتقالية في مصر، وبالجيش المصري في ضوء الحملة التي يتعرض لها أنصار جماعة "الإخوان". وأضافت أن المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية أجروا كذلك اتصالات مع عدد من سفراء هذه الدول لدى إسرائيل، وحاولوا إقناعهم بأن الجيش المصري هو الجهة الوحيدة القادرة على منع تدهور الأوضاع في مصر (المصدر نفسه).

وترى أغلبية التقديرات المتداولة في إسرائيل أن سلطة "الإخوان المسلمين" لم تحاول مسّ العلاقات

الرسمية بين مصر وإسرائيل، ولم تقم بزعتها أو إضعافها، وذلك على الرغم من أنها امتنعت من إقامة أي علاقة سياسية علنية ومباشرة مع إسرائيل. وبقيت المصلحة الأساسية للجانبين المصري والإسرائيلي كامنة في منع التصعيد والتدهور العسكري الذي قد يؤدي إلى خطر المواجهة العسكرية. وعلى هذه الخلفية قام الحكم المصري بالتوسط بين إسرائيل وحركة "حماس"، وساهم في بلورة تفاهات وقف إطلاق النار بعد جولة القتال التي اندلعت بين إسرائيل والحركة في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ (عملية "عمود سحب").

هذا ما أكدته ورقة "تقدير موقف" صادرة عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، لافتة إلى أن صمود اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر في ظل حكم إسلامي يرفض مبدئياً الاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود، يشكل سابقة مهمة. لكن من المنطقي الافتراض أنه لو قُيِّض لهذا الحكم أن يستمر ويتعزز ويصبح أقل اعتماداً على المساعدة الاقتصادية الغربية، فإن عداء "الإخوان المسلمين" الأيديولوجي العميق تجاه إسرائيل، كان لا بد من أن يظهر ويؤدي إلى زعزعة المصالح الأمنية والسياسية المشتركة للدولتين. وبالتالي فإن سقوط هذا الحكم بعد ثورة تموز / يوليو ٢٠١٣، بدعم وقيادة الجيش المصري، ساهم في تقليص احتمال وقوع مثل هذا السيناريو، لكن يبقى التحدي الأمني قائماً في منطقة شبه جزيرة سيناء (أفنيير غولوف؛ أودي ديكل؛ أوريت بارلوف؛ يوئيل غوجانسكي؛ عويد عيران، وعنات كورتس، "توصيات مقدمة إلى إسرائيل من أجل كيفية التعامل مع الثورة في مصر"، "مباط عال"، العدد ٤٤٥، ١١ / ٧ / ٢٠١٣، معهد أبحاث الأمن القومي، عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية" في الموقع الإلكتروني لمؤسسة الدراسات الفلسطينية).

وبرأي مُعدّي هذه "الورقة" فإن مصر دخلت الآن في غمرة مرحلة انتقالية طويلة ستكون السلطة الانتقالية خلالها مشغولة بالمسائل الداخلية مثل المحافظة على القانون وفرض النظام والدفاع عن الاستقرار والحوول دون الانهيار الاقتصادي. وخلال هذه الفترة ستكون هذه السلطة منهمكة في كبح الاحتجاج الشعبي وقمع مراكز تمرد مؤيدي "الإخوان المسلمين"، وفي تعديل الدستور، والإعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية وتنفيذها، وهو ما سيؤدي إلى تحول اهتمام السلطات المصرية عما يجري في سيناء. ومن المتوقع أن ترتفع وتيرة العمليات الإرهابية للمجموعات الجهادية والسلفية في أنحاء سيناء، وأن تحاول هذه المجموعات تحدي سلطات القاهرة سواء مباشرة من خلال مهاجمة الممثلين عنها، أو بصورة غير مباشرة من خلال استفزاز إسرائيل، الأمر الذي سيؤدي إلى تدهور الأمن في سيناء، واحتمال امتداد ذلك إلى داخل أراضي إسرائيل. ومن النتائج المحتملة للتصعيد في هذه الجبهة تضرر العلاقات الخاصة بين المؤسستين العسكريتين في مصر وإسرائيل، ويبدو أن هذا سيكون التهديد الأهم على الجبهة الجنوبية في الأشهر المقبلة.

كما تشير "الورقة" إلى أن الطرف الذي تضرر بصورة كبيرة من سقوط حكم "الإخوان المسلمين" في مصر هو حركة "حماس" التي خسرت ركيزتها الأيديولوجية والسياسية الأساسية. ويأتي ذلك بعد خسارتها موقعها في دمشق، وتدهور علاقاتها مع حزب الله، والقطيعة بينها وبين النظام في إيران في إثر توطد علاقات الحركة مع الحكم الجديد في مصر. كما تُعتبر "حماس" في نظر الشباب المصري الذي قاد الثورة متعاونة مع الحكم الذي أسقطوه، وأنها تقف وراء عمليات العنف التي تعرّض لها المجتمع والجيش في مصر. وكذلك تتعرض "حماس" لانتقادات كبيرة في الشارع في قطاع غزة. وبناء على ذلك، من المنتظر في قراءة "الورقة" أن تزداد الدوافع إلى القيام بهجمات ضد إسرائيل من جانب

”حماس“ ومن أطراف جهادية في سيناء.

هناك قراءات إسرائيلية ترى أن العام الذي قضاه محمد مرسي في الحكم لم يكن سيئاً من ناحية إسرائيل، إذ إنه حافظ على اتفاق السلام وعلى التعاون الأمني معها، كما اتخذت حكومة ”الإخوان“ خطوات صارمة في أكثر من مناسبة في مواجهة ”حماس“ والإرهاب في سيناء. ولذا يتعين على المحللين في إسرائيل التخفيف من حماسهم حيال سقوط هذا الحكم، كما يؤكد أحد الأساتذة الجامعيين في قسم الدراسات العربية والإسلامية في جامعة تل أبيب، وأن يأخذوا في الاعتبار ما يلي: أولاً، أن ”الإخوان المسلمين“ لن يختفوا من الحياة السياسية المصرية والعربية؛ ثانياً، أن الائتلاف الذي ثار على مرسي فيه أطراف أساسية من كبار المعادين لإسرائيل ومن الذين عملوا طوال أعوام ضد أي تطبيع للعلاقات معها (نشرة ”مختارات من الصحف العبرية“، ٢٢/٨/٢٠١٣).

وأكدت صحيفة ”معاريف“ أيضاً، عقب إطاحة سلطة ”الإخوان المسلمين“، أن المسؤولين في إسرائيل لم يسارعوا إلى الاحتفال بسقوطها، لأنها أظهرت في المدى القريب أنها عامل استقرار. وأضافت الصحيفة أن تقديرات الجهات الأمنية الإسرائيلية هي أن إسقاط مرسي عن الحكم هو مجرد حلقة أخرى في سلسلة الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في الأعوام الأخيرة، والتي من المتوقع أن تجعل المنطقة غير مستقرة لمدة تتراوح ما بين ٥ و ١٠ أعوام في أفضل الأحوال. وأشارت إلى أن التعاون الأمني المصري - الإسرائيلي، بعد صعود مرسي إلى سدة الحكم، فاق جميع التوقعات، إذ استمر هذا التعاون والحوار بين الجهات الأمنية في الدولتين، وخصوصاً في كل ما يتعلق بمحاربة تهريب الأسلحة من سيناء إلى قطاع غزة بإشراف أميركي.

وتابعت الصحيفة أن حكم ”الإخوان“ في مصر ”تبين أنه عامل استقرار إقليمي“، ولا سيما فيما يتعلق بالضغط على حركة ”حماس“ لوقف إطلاق صواريخ على إسرائيل، وحرب مصر ضد التنظيمات الجهادية في سيناء، ووقوف مصر إلى جانب ”المحور السنّي“ ضد محور إيران وسورية وحزب الله.

ووفقاً للصحيفة فإن الأحداث الحالية في مصر وأداء جيشها ”يبعدان“ (عن إسرائيل) خطر حرب تقليدية في الجبهة المصرية، لأن أي انشغال للجيش في دولة عربية بحروب داخلية يؤدي إلى تضائل الرغبة في مواجهات خارجية“ (”معاريف“، ١٠ / ٧ / ٢٠١٣).

أما السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر، تسفي مازائيل، فرأى أن ما شهدته مصر يُعتبر تطوراً بالغ الأهمية، غير أن الولايات المتحدة والغرب لم يدركا، كما يبدو، مغزى هذا التطور المتمثل في قيام جماهير الشعب المصري، وبمساعدة الجيش، بالإطاحة بحكم ”الإخوان المسلمين“، وإقامة سلطة مدنية موقّعة موالية للغرب. وبرأيه، فإنه لو بقي ”الإخوان“ في السلطة حتى الانتخابات الرئاسية بعد ثلاثة أعوام، لكان ذلك من شأنه أن يؤدي إلى سيطرتهم على الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، وبالتالي سيكون صعباً جداً تنحيّتهم عن الحكم، وربما كان سينشأ حينئذ وضع شبيه بـ ”الوضع الإيراني“ البعيد كل البعد قطعاً عن الديمقراطية. ومن هنا، لم يكن في وسع الغرب انتظار حدوث تطور أفضل من هذه الانتفاضة، لأنها تشكل نوعاً من الفرملة للإسلام الراديكالي الذي صعد بقوة إلى السطح في أعقاب ما سُمي في البداية ”الربيع العربي“، لكنه سرعان ما تحول إلى شتاء إسلامي مكفهر. وانعكست نتائج ما حدث في مصر بصورة فورية ولموسة على دول أخرى، ولا سيما على تونس وليبيا، حيث كثفت قوى المعارضة هناك نضالها ضد الإسلام الراديكالي (موقع ”مركز القدس للشؤون العامة“ في شبكة الإنترنت).

ويضيف مازائيل أنه فنياً يمكن القول إن ما حدث في مصر كان انقلاباً عسكرياً، غير أن ذلك من ناحية جوهريّة كان ثورة تصحيحية، وخطوة أعادت ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير (التي أطاحت بنظام حسني مبارك) إلى مسارها الصحيح الذي كان من المفترض أن يقود مصر نحو قيام سلطة ديمقراطية منتخبة، على أساس أحزاب سياسية لا ترتكز إلى أيديولوجيا إسلامية، وتركز جهودها على التنمية الاقتصادية وتطوير الدولة، وتشكل مثلاً لباقي الدول العربية. لكن هذه الثورة التصحيحية قوبلت بالدهشة والذهول من جانب الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي التي رأت فيها انقلاباً عسكرياً ضد سلطة منتخبة. والسؤال هو: كيف غابت عن أنظار مؤسسات الاتحاد الأوروبي والبيت الأبيض كل التطورات والأحداث العاصفة التي جرت في مصر بصورة جلية للغاية طوال عام كامل؟!

وخلص إلى القول: إن الشعب المصري وجّه ضربة قوية إلى "الإخوان المسلمين" ربما تؤدي إلى إضعاف جميع فروع وتشكيلات حركتهم في الدول العربية ودول الغرب، في الوقت الذي تعكف الزعامة المصرية الحالية على إقامة نظام حكم جديد يرغب في التقرب من الغرب، وإنشاء دولة عصرية حديثة تستند إلى مزيج من قيم الغرب والقيم الإسلامية، وتمضي بمصر في سكة التنمية والتطور والتقدم، الأمر الذي يشكل فرصة تاريخية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ومن هنا يتعين على الأوروبيين والأميركيين تقديم كل مساعدة ممكنة إلى مصر، سياسياً واقتصادياً، بغية تمكينها من التغلب على عقبة "الإخوان المسلمين"، والمضي قدماً في طريق التنمية الاقتصادية.

### جولة مفاوضات أخرى من دون توقعات كبيرة

استؤنفت في أواخر تموز/ يوليو ٢٠١٣ في واشنطن المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية برعاية الولايات المتحدة، وبعد ذلك انتقلت إلى القدس ورام الله.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مصدر سياسي إسرائيلي رفيع أن الإدارة الأميركية قدمت إلى طاقمي المفاوضات الإسرائيلي والفلسطيني رسائل ضمانات عرضت فيها موقف الولايات المتحدة من المفاوضات وسيرها وأهدافها. وسيبقى مضمون هذه الرسائل سرياً وغير معلن، لكنه على ما يبدو يتناول قضيتي الحدود واللاجئين.

وأوضح الأميركيون في رسالتهم إلى الفلسطينيين أن موقف الولايات المتحدة هو أن تجري المفاوضات على أساس خطوط ١٩٦٧ مع تبادل أراض. كما أوضحوا في رسالتهم إلى الإسرائيليين أن موقف الولايات المتحدة هو أن خط الحدود المستقبلي لن يكون مطابقاً لخط ١٩٦٧، وإنما سيتضمن تغييرات تتلاءم مع الوقائع على الأرض. وتضمنت الرسالة الأميركية الموجهة إلى إسرائيل اعترافاً أميركياً بأن إسرائيل دولة يهودية، وأن موقف الولايات المتحدة من مسألة اللاجئين الفلسطينيين هو أن عليهم العودة إلى الدولة الفلسطينية العتيدة ("هآرتس"، ٣١/٧/٢٠١٣).

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الخارجية الأميركي جون كيري، جرى إعلان سلسلة من التفاهات التي توصل إليها الجانبان، بينها تحديد الجدول الزمني للمفاوضات بتسعة أشهر، وذلك، استناداً إلى كيري، "من أجل التوصل إلى حل نهائي يشكل نهاية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ونهاية للمطالب المتبادلة." وثانياً، التعهد بإجراء الجولات المقبلة للمفاوضات في الشرق الأوسط.

وجرى الاتفاق على أن يجري ذلك بالتناوب بين القدس ورام الله، وأن تجرى بعض الجولات في العاصمة الأردنية عمّان. وحدد كيري دور الموفد الأميركي مارتن إنديك وطاقمه بأنه دور "الميسر" للمفاوضات (facilitator)، وليس وسيطاً (mediator) ولا مفاوضاً (negotiator). وطالب الفلسطينيون بأن يكون الأميركيون شركاء كاملين في جميع المحادثات كي يحدوا من هو الطرف الذي يماطل، ومن هو الطرف الجاد. وتحفظت إسرائيل على ذلك وطالبت بأن تكون المفاوضات ثنائية على أن يطلع الأميركيون على محتواها أسبوعياً. وتم الاتفاق على أن تناقش خلال الأشهر التسعة جميع الموضوعات الجوهرية: حدود الدولة الفلسطينية؛ الترتيبات الأمنية التي تطالب بها إسرائيل؛ القدس؛ اللاجئين؛ المستوطنات؛ المياه. لكن خلافاً بشأن الترتيب برز، فقد طالب الفلسطينيون بأن يتقدم موضوع الحدود على غيره، بينما طالبت إسرائيل بتقديم موضوع الترتيبات الأمنية. واتفق طاقما المفاوضات مع كيري على إبقاء مضمون المفاوضات سرياً (المصدر نفسه).

ولا تثير جولة المفاوضات هذه كثيراً من التوقعات المتفائلة حتى في أوساط أغلبية المحللين السياسيين في إسرائيل. وكى نضع الأمور في سياقها الحقيقي، فإن هذه المفاوضات لا تثير على وجه التحديد أدنى توقع متفائل بشأن احتمال التوصل إلى ما يُسمى "اتفاق سلام نهائي" في غضون فترة الأشهر التسعة التي ستستغرقها الجولة الراهنة.

ومع أن النأي عن التوقعات المتفائلة والمتشائمة على حدّ سواء يبدو الآن مبرراً جداً، على الأقل من الناحية المنطقية، إلا أن ما صدر عن معظم الذين تجنبوا النأي بأنفسهم تمثل حدّه الأقصى في الوقت الراهن في توقّع أن تشكل هذه الجولة فرصة من أجل "إقناع" الطرفين مجدداً بأنه يستحيل التوصل مرة واحدة إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وبأن من الأجدى أن يجري التوصل إلى حلول موقّعة أو مرحلية يمكن أن تساهم في "استمرار الحفاظ على الهدوء"، وأن تتيح إمكان وضع الأسس المطلوبة للتسوية النهائية في المستقبل الأبعد.

وينسحب عدم التفاؤل أيضاً على الذين يجاهرون، بين أولئك المحللين، برغبتهم في نجاح هذه المفاوضات، ويعود سبب ذلك أساساً إلى جوهر التصريحات التي ما انفكت تصدر عن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، والتي تشير إلى أنه لم يقتنع بعد بأن الاحتلال وسياسة الاستيطان الجامحة هما أساس المشكلة، وإلى أنه مصرّ على أن أساسها كامن في الرفض الفلسطيني والعربي المبدئي لوجود الدولة اليهودية، والذي بدأ قبل نصف قرن من إقامة أول مستوطنة في الضفة الغربية، على حد قوله.

كما أن تصريحاته تشير إلى أنه على الرغم من أنه يعلن صباح مساء أنه معنيّ بمفاوضات "من دون شروط مسبقة" يضعها الفلسطينيون، فإنه في الوقت نفسه ما زال مصرّاً على وضع شروطه المسبقة على التسوية التي من المفترض أن يتم التوصل إليها، وفي مقدمها شرط الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية (وهو شرط تؤيده الولايات المتحدة منذ نحو عقد من الزمان، ولذا أصبح يُنظر إليه في إسرائيل على أنه شرط بديهي لا يمكن الاستغناء عنه)، وشرط الترتيبات الأمنية التي تعتمد على الجيش الإسرائيلي، وشرط أن تكون الدولة الفلسطينية التي ستقام منزوعة السلاح.

بموازاة ذلك، لا بدّ من ملاحظة أن نتنياهو لم يطرح أي برنامج واضح لتسوية القضية الفلسطينية باستثناء ما تقدّم، والذي كان قد ورد في إبان ولاية حكومته السابقة. وفي الوقت ذاته، فقد أشار أكثر من مصدر في إسرائيل أخيراً إلى أن نتنياهو لم يجر أي تداول يتعلق بمآل المفاوضات سواء داخل

الهيئة العامة للحكومة أو في نطاق المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية - الأمنية. وخلافاً لما كانت عليه الحال في الحكومة الإسرائيلية السابقة، فإن نتنها هو يفتقر داخل الحكومة الحالية إلى أي "مطبّخ" سياسي، أو إلى هيئة مقلصة من المستشارين، وبالتالي فإن الشخص الوحيد الذي يعرف ما الذي ينوي رئيس الحكومة أن يفعله في الأيام المقبلة هو نتنها فقط ولا أحد سواه ("هآرتس"، ١٤ / ٨ / ٢٠١٣).

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون "أفضل" من عبّر عن أجواء التشاؤم هذه حين قال أنه متشكك إزاء فرص نجاح جولة المفاوضات الحالية في التوصل إلى اتفاق سلام نهائي. وأضاف أن إسرائيل تحاول، منذ توقيع اتفاق أوسلو قبل نحو ٢٠ عاماً، ومنذ اندلاع النزاع الإسرائيلي - العربي قبل ١٢٠ عاماً، أن تتوصل إلى حل للنزاع لكن من دون جدوى، ومع ذلك قررت أن تمنح الموضوع فرصة أخرى ("يسرائيل هيوم"، ١٤ / ٨ / ٢٠١٣).

ولمّح وزير البناء والإسكان أوري أريئيل من "البيت اليهودي" إلى أن حزبه يعارض إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، وشدّد على أنه لن تُقام دولة أخرى غربي نهر الأردن ("يسرائيل هيوم"، ٢٩ / ٨ / ٢٠١٣).

وقال نائب وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس مركز حزب الليكود عضو الكنيست داني دانون إنه في حال توصل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنهاو خلال جولة المفاوضات الحالية بين إسرائيل والفلسطينيين إلى اتفاق موقت يقضي بالانسحاب من مناطق أخرى في الضفة الغربية، فإنه سيجد نفسه خارج صفوف الحزب، لأن اتفاقاً كهذا يتناقض مع برنامج الليكود ومبادئه العامة ("يديعوت أحرونوت"، ٣ / ٩ / ٢٠١٣).

ورأت تحليلات متطابقة أن من وافق على إطلاق ٢٦ أسيراً فلسطينياً لم يفعل ذلك لأنه يؤمن فعلاً باحتمال تحقيق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وإنما لأن هذه العملية تأتي في مقابل تكثيف أعمال البناء في المستوطنات في الضفة الغربية. وبناء على ذلك، فإن قرار إطلاق هؤلاء الأسرى لا يشكل قراراً سياسياً دراماتيكياً، ولا ينطوي على أي بشرى سارة تتعلق بمستقبل عملية السلام ("يديعوت أحرونوت"، ١٣ / ٨ / ٢٠١٣).

وفي مقابلة مع وزير شؤون الاستخبارات يوفال شتاينيتس المقرب من نتنهاو، أجاب عن سؤال: ما هي الاعتبارات الجيو - استراتيجية للمفاوضات؟ قائلاً: قبل أي شيء، الأميركيون مهتمون بها جداً. صحيح أننا حريصون على حاجاتنا الاستراتيجية والأمنية، لكننا أيضاً حريصون على ما يقوله أصدقاؤنا الأميركيون، وهذا أمر لا نخجل به. وبرأيي فإن استئناف المفاوضات كان أفضل شيء نقوم به من وجهة نظرنا في ضوء الاضطرابات التي يشهدها العالم العربي، ومن أجل إدخال عامل الاستقرار والتقدم بيننا وبين الفلسطينيين ("جيروزاليم بوست"، ٤ / ٩ / ٢٠١٣، عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية").

وعشية انطلاق هذه المفاوضات، ورّع "مكتب الإعلام الوطني" التابع لديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية وثيقة خاصة على الوزراء تشرح قرار العودة إلى المفاوضات، جاء فيها أن من أهداف الوثيقة أيضاً أن تشرح للمواطنين الإسرائيليين أسباب العودة إلى المفاوضات وإطلاق ١٠٤ أسرى فلسطينيين. وأشار في الوثيقة إلى أن العودة إلى المفاوضات تبغي تحقيق ثلاثة أهداف تصبّ في مصلحة إسرائيل: "استنفاد فرص التوصل إلى حل سلمي؛ الحؤول دون حدوث تطورات سلبية ضد

إسرائيل داخل الهيئات الدولية؛ والاستعداد للتحديات التي حولنا." كما تشدد الوثيقة على أن العودة إلى المفاوضات جاءت استجابة لمطالب نتنياهو من دون الرضوخ لأي شروط مسبقة، "ومن دون إعلان إسرائيل أن المفاوضات ستجري على أساس خطوط ٦٧، ومن دون تجميد البناء في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، ومن دون إطلاق الأسرى قبل بدء المفاوضات." وتضمنت الوثيقة إقراراً بأن نتنياهو التزم حل الدولتين: دولة إسرائيل، وإلى جانبها الدولة الفلسطينية المنزوعة السلاح التي تعترف بالدولة اليهودية. أمّا بالنسبة إلى موضوع الأسرى فجاء في الوثيقة: "المقصود هم المعتقلون الذين أمضوا عقوبة سجن طويلة ما بين ١٩ وحتى ٢٨ عاماً. البعض منهم كان شاباً عندما اعتقل، والبعض الآخر كان سيطلق في وقت قريب" ("معاريف"، ٣٠ / ٧ / ٢٠١٣).

### سورية وحزب الله

مع استمرار تفاقم الأزمة السورية برز في الموقف الإسرائيلي عاملان يبدو أنهما مرشحان للتفاعل أكثر فأكثر في غضون الفترة القليلة المقبلة:

الأول، حضّ الولايات المتحدة على توجيه ضربة عسكرية إلى سورية عقاباً لنظام بشار الأسد لاستخدام السلاح الكيميائي، ولا سيما في ضوء إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما أن استخدام مثل هذا السلاح يشكل تجاوزاً للخطوط الحمراء ويستلزم رداً حازماً.

وتشير أغلبية التصريحات والتحليلات الإسرائيلية في هذا الصدد إلى أن تلك الولايات المتحدة في الرد من شأنه أن يفقدها صدقيتها في العالم عامة، وفي الشرق الأوسط خاصة، وأن ينعكس على فاعلية دورها في كبح البرنامج النووي الإيراني.

الثاني، محاولة تعميق أزمة حزب الله على خلفية ضلوعه في الحرب الأهلية الدائرة في سورية، وخصوصاً من خلال تجميع القرار الذي اتخذته مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢٢ تموز / يوليو ٢٠١٣، والقاضي باعتبار الجناح العسكري لحزب الله تنظيمياً إرهابياً. ■